زحمة مؤتمرات

جهات مانحة تقدم ٨٧ مليون ل.س إلى درعا

درعا- الوطن

استلمت شركة الصرف الصحي في محافظة درعا مجموعة من التجهيزات والمعدات المقدمة من المنظمات الدولية العاملة في سورية بقيمة إجمالية بلغت نحو ٨٧ مليون ليرة سورية، وأوضح المهندس رزق المحاميد مدير عام الشركة أنه يتم العمل بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية على تأمين بعض التجهيزات اللازمة للعمل في محطات المعالجة ومحطات الضخ والشبكات إضافة لبعض الآليات الهندسية، وقد استلمت من بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس مؤخراً باكولودر (باكر+ تركس) بكلفة تصل إلى ٣٠ مليون ليرة سورية، إضافة إلى ضاغط هواء من منظمة ACF بقيمة ٥ ملايين ليرة سورية.
١٠ مضخات أوحال تتراوح غزارتها بين ١٥-١٨٠م٣/ ساعة ومضخة مياه غزارة ١٨م٣/ساعة رفع ٢٨ مع مجموعات توليد بلغ عددها ٤ تتراوح استطاعاتها بين ١٢-١٠٠ ك.ف.أ مقدمة من الصليب الأحمر واليونيسيف وGVC وACF والهلال الأحمر السوري، وهناك مطالبة بتأمين تجهيزات إضافية من مضخات أوحال ومجموعة توليد نقالة باستطاعة ٦٠ ك.ف.أ وبعض القطع التبديلية وصهريج شفط وصهريج مياه شرب وضواغط هواء وأجهزة كشف الريكارات وكذلك المطالبة بتنفيذ محطة معالجة جباب التي تخدم ١٥ ألف نسمة بطاقة ١٢٠٠م٣/ يوم وتفيد في إبعاد الضرر عن السكان والأراضي الزراعية ورفع التلوث عن آبار مياه الشرب في منطقة شعارة التي تغذي بلدة جباب وما حولها.
تجدر الإشارة إلى أن مختلف التجهيزات المقدمة من الجهات المانحة وكذلك المطلوبة مستقبلاً ضرورية وحيوية من أجل صيانة واستثمار محطات المعالجة والضخ وصيانة شبكات الصرف في الأماكن الآمنة.

مشروع.. شيوخ الكار مع «الحاضنات»

ميليا عبد اللطيف

أكدّ ايليا زيدان نائب رئيس الاتحاد العام للحرفيين في تصريح لـ«الوطن» أنه تمّ الانتهاء من إعداد مشروع مرسوم المكتب الوطني للاستثمار التراثي الذي سوف يتضمن إيجاد حاضنات حرفية تستقطب شيوخ كار المهن المهددة بالاندثار وتحقيق تواصلها مع الأيدي النامية الماهرة لضمان نقل الموروث التراثي السوري إلى الأجيال القادمة، إضافة إلى إحداث السجل الوطني للتراث الحرفي لمنع تنسيب الحرف التراثية السورية إلى دول أخرى، وتوثيق هذه الحرف لضمان حقوق الحرفيين واستخراج القيم المضافة من الحرف التراثية الذي تحقّق نتيجة التقدم العمري للحرف المسجّلة في السجل الوطني للتراث.
وأضاف زيدان إن من بين أهم مواد هذا القانون إيجاد قواعد الاستثمار التراثي الحرفي الأول من نوعه في سورية (حاضنات - متاحف حرفية - دور مزادات - شهادات إبداعية - معارض خارجية) كذلك تشجيع الاستثمار في المجال التراثي الحرفي إضافة إلى منع تهجير الحرفيين السوريين من خلال تذليل جميع العقبات التي تحول دون إعادة إقلاع منشآتهم والعمل على إعادة الأيدي الماهرة المغتربة إلى حضن الوطن، وتهيئة الظروف المناسبة لتنفيذ استثماراتها والتوجه نحو الطبقات الفقيرة، والعمل على استقطاب البطالة من جيل الشباب واكتشاف المبدعين منهم، مشيراً إلى تقديم الرعاية اللازمة للأيدي العاملة الماهرة من أبناء وبنات الشهداء، بهدف تأمين العمل اللازم لهم بعد تدريبهم، وتنمية مواهبهم ومنحهم الرواتب والأجور بعد فترة احتضانهم، كما سيتضمن القانون الجديد دعم الخزينة المركزية بموارد جديدة من مصادر متنوعة من خلال الاستثمارات التراثية وتأمين المواد الأولية للحرفيين، ومنحهم القروض اللازمة لإعادة تشغيل منشآتهم، وتسوية أوضاعهم المالية بحيث يقوم الحرفي بتسديد أقساط المصرف من خلال عمله، وليس من خلال بيع منشآته أو هجرته.
وبيّن زيدان أن الدولة تسعى من خلال مشروع مرسوم المكتب الوطني للاستثمار إلى ربط الإبداع والاختراع بالاستثمار، وأنه يحقق طموح صانعي التراث السوري (الحرفيين) من أجل الحفاظ على من تبقى من شيوخ الكار، لأنه بهجرتهم سوف تزول أسرار هذه الحرف، وسيتم تفريغ الوطن من تراثه وتاريخه، ولاسيما أن التراث السوري لم تصنعه الطبيعة بل صنعه الحرفي السوري القديم، لذلك يسعى المتآمرون على سورية لاستهداف مؤرخيها، وإغراء صانعيها في دول الاغتراب والهجرة بجميع الوسائل لاستغلال حاجاتهم.
وختم نائب رئيس الاتحاد العام للحرفيين بالقول: إن هذا المشروع سيرفع في الأيام القليلة القادمة إلى الجهات المعنية للاطلاع عليه ومن ثم استصداره لاحقاً.

٥٠ منحة دراسية مقدمة من هنغاريا إلى جامعة دمشق

رجاء يونس

بحث رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد حسان الكردي مع سفير هنغاريا بدمشق جانوس بوداي سبل تعزيز أواصر التعاون المشترك مع الجامعات والمؤسسات والمراكز العلمية الهنغارية.
وناقش الجانبان المنح الدراسية التي قدمتها الحكومة الهنغارية لجامعة دمشق والبالغ عددها/٥٠/ منحة في مرحلة الدراسات العليا /ماجستير، دكتوراه / تغطي مختلف المجالات العلمية والتقنية.
وأكد السفير الهنغاري أن تقديم هذه المنح هو خطوة مهمة من أجل توحيد جميع المبادرات التي من شأنها مساعدة الطلاب السوريين على إكمال دراساتهم العليا وحصولهم على المعرفة والتدريب والتأهيل المناسب في مختلف المجالات من أجل أن يكونوا مستعدين لإعادة إعمار بلدهم سورية مؤكداً أهمية العمل من أجل جعل هذه الأفكار قابلة للتطبيق بصورة واضحة المعالم.
كما قدم السفير الهنغاري لرئيس الجامعة دعوة لزيارة هنغاريا خلال شهر كانون الثاني القادم من أجل وضع إطار عام وتصور للمنح المقدمة وترتيب الأولويات بشأنها بما يحقق الاستفادة المثلى منها.
من جهته أبدى الكردي استعداد الجامعة لبذل كل الجهود للاستفادة القصوى من المنح المقدمة من الجامعات والمراكز العلمية والأكاديمية الهنغارية واستثمارها في الاختصاصات ذات الأولوية لجامعة دمشق وخاصة في المجالات الطبية وترميم الآثار بالطرق التقنية آملا بزيادة عدد المنح المقدمة في المستقبل.
كما أكد الكردي خلال لقائه وفداً أكاديمياً من جامعة بيتربازمان الكاثوليكية الهنغارية أهمية تفعيل علاقات التعاون بين الجامعتين والاستفادة من خبراتهما وإمكانياتهما في المجالات ذات الاهتمام المشترك وخاصة بما يتعلق بالمعلوماتية والتكنولوجية وترميم الآثار من خلال استثمار جامعة دمشق للمنح المقدمة من الحكومة الهنغارية في هذه الاختصاصات النوعية التي تتميز بها الجامعة الكاثوليكية وإمكانية إجراء المشاريع والبحوث العلمية المشتركة.

دليل الطلبة في جامعة تشرين

اللاذقية- عبير سمير محمود

لن تجد بعد اليوم طلبة في جامعة تشرين يسألون تائهين في باحات الجامعة وبين المكاتب عن كيفية الحصول على وثيقة «كشف علامات» على سبيل المثال، حيث كان الطالب خاصة من طلبة السنة الأولى يتوه بين المكاتب إن كانت وجهته كلية معينة ليعرف كيف وأين سيختم هذه الورقة وأين سيسلم تلك!
معاناة الطالب باستصدار ورقة حين يضطر لطرح ١٠ أسئلة في الدقيقة الواحدة لكل من يصادفه، أين أجد «الديوان» وأين يقع مكتب «الشؤون» وكيف ومتى.. حتى يضيع نصف نهاره باحثاً عن الجهات المعنية بطلب وثيقة ما كتأجيل الخدمة العسكرية مثلاً أو غيرها من الأوراق التي تُطلب منه بشكل دوري ما إن تم قبوله بالجامعة.
وللحد مما يعانيه الطلاب تتجه جامعة تشرين لأتمتة كل ما يتعلق بالأمور الإدارية لترتقي بها الجامعة وتنفرد بعملها التقني عن باقي جامعات البلد، فقد كشف نائب عميد كلية الآداب في جامعة تشرين الدكتور محمد فرحة في لقاء خاص مع «الوطن» عن إصدار الجامعة للدليل الشامل للطالب، موضحاً: كتيّب دليل الطالب يرشد الطالب خاصة بالمرحلة الجامعية الأولى ليعرف إذا ما أراد إصدار أي وثيقة لأي المكاتب يتجه وأي الجهات هي المعنية بأمره فيفتح الكتب ويتبع التعليمات الواضحة لاستصدار أي ورقة يريدها كما بإمكانه الاطلاع عليه على موقع الجامعة الإلكتروني ما يوفر عليه الوقت والجهد في البحث والسؤال عن كيفية استخراج وثيقة جامعية من خلال رسومات توضيحية لكل المكاتب بالجامعة التي ترشده الأسهم الدالة حسب مراحل استخراج كل وثيقة فيكون دليل نفسه بنفسه، كما أشار فرحة إلى أن الدليل يفيد الموظف أيضاً بمبدأ «التغذية الرجعية» فلا يتطلب إصدار أي ورقة من الموظف الرجوع لرؤسائه للاستفسار عن إجراءات الإصدار بالتسلسل فكلها يتضمنها الدليل بالكامل.

٢٦٠٠ معوق في القنيطرة منهم ٢٥٠ إعاقة ذهنية

القنيطرة- الوطن

أكد محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر ضرورة الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين وزيادة التواصل مع أسرهم للوقوف على احتياجاتهم وتقديم أفضل الخدمات لهم بهدف تفعيل عملية دمجهم في المجتمع.
وطالب محافظ القنيطرة أعضاء المجلس الفرعي للمعوقين في اجتماعهم الدوري بإيجاد آلية لتحديد عدد المعوقين ونوع الإعاقة ووضع خطة الاحتياجات اللازمة لهم والاستمرار في تقديم المساعدات وضمان وصولها وذلك من أجل تحسين أوضاعهم وتخفيف الأعباء عنهم، مشدداً على أنه لا فضل لأحد على المعوق وواجب الجميع الوقوف إلى جانب المعوقين.
وأكد أهمية التنسيق بين مديريات الشؤون الاجتماعية والصحة والأوقاف وفرع الهلال الأحمر العربي السوري بالقنيطرة ووضع خطة عمل متكاملة وتوحيد الجهود الإغاثية والإنسانية والعمل الخيري لضمان وصول المعونات المادية والإنسانية إلى جميع المعوقين، منوها بضرورة تأمين التجهيزات اللازمة للمعالجة الفيزيائية وتفعيل المركز في خان أرنبة وتوزيع الإعانات للعجزة عبر فريق جوال وتقييم أوضاعهم وتقدير احتياجاتهم.
وناقش أعضاء المجلس الجهود المبذولة من أجل دمج المعوقين في المجتمع كمواطنين منتجين وتخطي إعاقتهم، حيث أشار زايد الطحان عضو المكتب التنفيذي المختص للشؤون الاجتماعية إلى أن أعداد المعوقين من أبناء الجولان السوري المحتل والقنيطرة المسجلين لدى مديرية الشؤون الاجتماعية يتجاوز ٢٦٠٠ إعاقة متنوعة منها ٢٥٠ إعاقة ذهنية ونحو ١٠٦٠ إعاقة حركية، إضافة إلى ٢٩٣ إعاقة بصرية و١٢٨ إعاقة سمعية و١٢ حالة إعاقة نطق ونحو ٢٤٦ من متعددي الإعاقة و٢٧٦ حالة شلل دماغي.

الناس بحاجة إلى أجوبة واضحة

عدم تزويد الإعلام بالمعلومات الصحيحة والسريعة يجعل دوره قاصراً

محمود الصالح

استطاعت ورشة العمل التي أقامتها وزارتا الصحة والإعلام بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية توصيف الرسائل والمهام التي يجب التعاطي معها في حالات الطوارئ الصحية والأزمات بشكل عام وخلال هذه الأزمة بشكل خاص.
حيث أكد خبير الإعلام في منظمة الصحة العالمية شيما أنتوني أن الناس يحتاجون لأجوبة واضحة ورسائل إخبارية مخطط لها بشكل جيد وتتضمن المعارف الحقيقية، ودورنا كإعلام أن نخبر الناس بما يجب أن يفعلوه ولهم الحق أن يعرفوا ما يجري من حولهم وأن على الإعلامي واجب تقديم الحدث بكل شفافية وهناك أيضاً دور تثقيفي للناس لأن الخبر وحده لا يكفي بل يجب أن تقدم للناس كيفية أن يحموا أنفسهم من الداء، والدور الثالث هو الدور التحفيزي وهو رفع الروح المعنوية للمواطنين لأنه خلال الأزمات تهبط عزيمة الناس إلى أدنى درجاتها وخصوصاً المرضى منهم الذين كثيراً ما يتوقفون عن تناول أدويتهم وهذا من شأنه إنهاء حياتهم وعلى الإعلام أن يقدم المعلومات المفيدة والسريعة للناس للقيام بواجباتهم والدور الرابع هو بناء الثقة لأن الواثق بنفسه هو الذي يستطيع أن يحقق ما يريد أما الذين تعوزهم الثقة بالنفس فلا يمكن أن يقوموا بذلك ودور الإعلامي هو تعزيز ثقة الناس بأنفسهم من خلال إيراد القصص الواقعية في مفردات لغوية مؤثرة.
الدكتور عربي مصري المختص في الإعلام قال: الرسائل الإعلامية الإقناعية هي من أهم المدارس وخاصة الرسائل الصحية وأهم ركن يجب البناء عليه هو الدافع وهناك مداخل عديدة للإقناع ودور الإعلام في التوعية الصحية مهم جداً والإعلام اليوم هو الوالد الثالث ويلعب دوراً إلى جانب الوالدين في التربية ربما قبل المدرسة ومعها وهذا يعطيه القدرة في التدخل في مختلف مجالات الحياة ومنها المجالات الصحية وأي حادث لا ينال الاهتمام الإعلامي لا يحظى بالاهتمام الرسمي كما هو حال أمراض إنفلونزا الطيور والخنازير والإيدز في وقت توجد أمراض أكثر خطراً ولكنها لا تنال الاهتمام لأن الإعلام لم يسلط الضوء عليها. الجمهور الإعلامي حالياً ليس كما كان في التسعينيات وحالياً هو الجمهور الشيطان «الحربوق» الذي يكشف الرسالة الإعلامية بشكل صحيح، وهناك جمهور عنيد لا يأخذ إلا ما يناسبه من الرسائل الإعلامية لأنه يأخذ بانتقائية.
والحقيقة أن الإعلام اليوم مطالب باتباع صيغ مخاطبة تختلف عما كان عليه (استقبل وودّع) والصحفي مطالب باستخدام الكلمات المحسوسة وليس المجردة والاعتماد على لغة الناس وما يريدونه لأن الجمهور يجب أن يأخذ ٩٠٪ من اهتمام الصحفي وسياسة المؤسسة الإعلامية تأخذ ١٠٪ فقط.

مشروع قابل للتعميم.. علاج مجاني لأسر الشهداء

حماة - محمد أحمد خبازي

ركزت مداخلات الهيئة المركزية لدعم ومتابعة أوضاع أسر الشهداء في محافظة حماة خلال اجتماعها برئاسة مصطفى سكري أمين فرع حماة لحزب البعث، وحضور الدكتور غسان خلف محافظ حماة، والتي تضم فعاليات سياسية ومجتمعية وأهلية، حول آلية تقديم قروض مالية لأسر الشهداء ومساعدتهم في تنفيذ مشاريع مدرة للدخل، وتخصيصهم بأكشاك وندوات في الجامعة والكليات والمعاهد والمدارس، واقتراح بافتتاح مكتب لمتابعة قضايا أسر الشهداء وتقديم كل أشكال المساعدة لهم في جامعة حماة.
كما تطرق المجتمعون لآليات إطلاق المشروع الطبي المجاني العلاجي لأسر الشهداء، بالتعاون ما بين فرع منظمة الاتحاد العام النسائي في حماة ونقابات الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان والنقابات الأخرى، وتعميمه على مستوى المحافظة حيث يكون موجهاً لأسر الشهداء كتكريم لهم وهو أقل ما يمكن تقديمه لذوي هؤلاء الأبطال الذين رووا أرض الوطن بدمائهم الطاهرة، منوهين بضرورة وضع آليات لتوزيع السلال الغذائية على أسر الشهداء والجرحى وإيصالها من خلال الشعب الحزبية والفرق في مجالها للمستحقين.
واستعرض أعضاء الهيئة المركزية إعفاء فرع الاتحاد النسائي لأبناء الشهداء من رسوم رياض الأطفال التابعة لها حيث بلغ عدد الأطفال ٤٦ طفلاً، وأيضاً تنفيذ دورات تأهيل مهنية مجانية لأسر الشهداء في مجالات الخياطة وتجميل النساء وغيرها.
وأكد السكري أهمية تقديم كل الدعم لذوي الشهداء والرعاية لهم والاهتمام بأبناء الشهداء ورعايتهم كواجب أخلاقي ووطني، وهو عمل رمزي وأقل ما يمكن تقديمه.
كما استعرض ما تم إيداعه لمصلحة صندوق الهيئة الذي بلغ نحو ٢٤ مليوناً و١٧٣ ألف ليرة وآليات التبرع لحساب الصندوق ومساهمة الفعاليات المجتمعية بهذا الشأن.
الدكتور غسان خلف محافظ حماة تحدث عن آلية منح القروض، وإطلاق برنامج مشروعي في منح القروض متناهية الصغر لتمويل المشاريع الإنتاجية والمدرة للدخل لأسر الشهداء أو الأسر الفقيرة أو التي ليس لها معيل، بهدف إيجاد مصدر دخل ثابت ومستدام لها موضحاً أنه يوجد في المحافظة ٣ مكاتب للتنمية الريفية في مصياف والغاب وسلمية، مؤكداً أن هذه المشاريع الصغيرة يمكن في حال توسعها مستقبلاً إدماجها في الاقتصاد الوطني لما لها من دور كبير في تأمين فرص العمل وتشغيل اليد العاملة.
كما تحدث الدكتور مصطفى مغمومة رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية عن إمكانية التعاون مع الهيئة لإقامة مشاريع لدعم أسر الشهداء في المحافظة.

بحوث علمية في الموارد المائية لمواجهة مشاكلات «المياه»

الوطن

وقعت وزارة التعليم العالي ووزارة الموارد المائية أمس اتفاقية لتنفيذ تعاون بحثي علمي مشترك في مجال الموارد المائية.
ويهدف الاتفاق إلى البحث عن حلول في المشكلات العلمية التنموية بقطاع الموارد المائية ولاسيما المشكلات المتعلقة بمرحلة التعافي وإعادة الإعمار.
وقال وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني إن الاتفاقية تسهم في تطوير وتنشيط عملية البحث العلمي باعتباره في سلم أولويات الوزارة وتعزيز التواصل مع شركائها في الجهات العامة والمؤسسات الخدمية والإنتاجية مشيراً إلى أن الاتفاق سيسهم في إيجاد فرق عمل مشتركة تعمل على الاستفادة من الإمكانات المتاحة من الجانبين وإيجاد الحلول وتذليل العقبات في مجال الموارد المائية.
من جانبه بين وزير الموارد المائية الدكتور كمال الشيخة أن التعاون مع وزارة التعليم العالي أمر حيوي ومهم وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار بهدف التغلب على المشاكلات التي تواجه قطاع المياه من خلال إقامة مشاريع بحثية مع منظومة التعليم العالي لإيجاد أحدث الطرق والأساليب العلمية الحديثة مؤكداً جاهزية الوزارة لتنفيذ التعاون البحثي مع وزارة التعليم العالي بما تملكه من خبرات علمية وبحثية وبنى تحتية ومختبرات.
وأكد الجانبان أهمية التركيز على القضايا الملحة التي طرحت في مؤتمر إعادة الإعمار كإدخال منظومات مياه جديدة تساهم في الترشيد وإيجاد حلول باستخدام الطاقات البديلة لاستمرار ضخ المياه ومكافحة التلوث والعمل على توجيه البحوث لحل هذه القضايا وفق الأولويات التي يفرضها الواقع ما يسهم في تقديم الخدمات بالشكل الأمثل للمواطنين.
وتضمنت الاتفاقية إقامة برنامج تعاون لإنجاز بحوث علمية مشتركة في قطاع الموارد المائية تنفذ بشكل مشترك ومتكامل بين باحثين أو فرق بحثية من خلال عقود بحث علمي تبرم بين وزارة التعليم العالي والجهة أو الفريق العلمي القائم بالبحث.
ويشمل برنامج التعاون الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في التعليم العالي من جهة والجهات الفنية التابعة لوزارة الموارد المائية والهيئات البحثية السورية والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص التي تعمل في مجال إدارة وحماية واستثمار الموارد المائية.
ويتناول البرنامج مشروعات بحثية مشتركة لمعالجة القضايا المتعلقة بمواضيع إدارة وتنمية وحماية واستثمار الموارد المائية بما يسهم في حل المسائل الجديدة التي أفرزتها الأزمة ومواجهة التحديات التي تواجه القطاع المائي في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار.
ويغطي البرنامج البحوث العلمية المشتركة التي ينفذها الباحثون من كلا الطرفين والإشراف على طلبة الدراسات العليا واستقبال الباحثين والطلاب في المخابر والمراكز البحثية.